ملامح جديدة في العلاقات اتركية-الروسية

المدرس الدكتور
عامر علي راضي العلاق(*)

المقدمة

لم تحل ولادة روسيا الاتحادية عام ١٩٩١ جملة من المشكلات التي كانت قائمة بين تركيا والاتحاد السوفيتي المنهار، إذ بدأت عوامل الصراع تظهر من جديد ولاسيما مشكلة المضائق والتنافس على جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز وغيرها، والتي أصبحت من محددات السياسة التركية تجاه روسيا الاتحادية مع وجود خشية تركية متأصلة من هاجس شبح النفوذ السوفياتي، وبالمقابل هناك اعتقاد روسي من أن تركيا التي كانت مستقرة في جنوب الاتحاد السوفياتي قد استفادت كثيرا من انهياره ، وهي تحاول تحقيق أحلامها القديمة جيوبوليتكياً.

إلا أنه وبعد وصول حزب العدالة والتنمية ذو الجذور الإسلامية إلى السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢ فقد تغيرت الستراتيجية التركية وبدا ذلك واضحا في سياستها الخارجية.

وايقنت تركيا أن مستقبل روسيا قابل لأن يتخذ مسارات جديده ولكل مسار مقوماته للتحقيق سياسة اثبات الذات الروسية الجديدة بعد معاناة عقد من الزمن،كما شعرت تركيا ان ثقتها بحلفائها تتضائل إن هي تورطت عسكرياً في نزاع من النزاعات الراهنة أو المحتملة في جوارها.

عندها دخلت في تفاهمات مع روسيا لبناء شراكه استراتيجيه بغية تحقيق مصالحها العليا وتاكيد ذاتها ، وأصبح سلوكه ا في المنظمات الغربية خلال العقد الأخير انها لاتعتبر أداة عمياء لا إرادة لها في أيدي المصالح الغربية، بما يعني أن تركيا تسير على طريق الاستقلالية الصائب، وسعيها لتنويع خياراتها الخارجية واتباعها لسياسة تعدد البعد دون استثناء احد في علاقات جيده جدا،وخاصة بع دما اصبحت امالها ومساعيها بشان الانضمام الى الاتحاد الاوربي على المحك بالرغم من كل ماقدمته الى اوربا خلال الحرب الباردة والتي يراها بعض الاتراك انها تنتقص من مكانتها وتسيء الى تاريخها وميراثها الحضاري.

وتأتي أهمية هذه الدراسة كونها اظهرت ملامح وافاق جديده وكشفت مدى التغيير الذي حصل في العلاقات التركية–الروسية قياساً عما كانت عليه من قبل وهي في كل الاحوال علاقه ذات ابعاد استراتيجية لكلى الطرفين وتاكيد اهميتهما الاقليمية والدولية وخاصة اتجاه اوربا.

وتحاول هذه الدراسة إثبات أن التطور الذي حصل في علاقات روسيا وتركيا هي حركة غير مسبوقة بينهما وهي محاولة جادة لإعادة صياغة العلاقات على أسس من التفاهمات ذات الأبعاد الاستراتيجية المتكافئة

(*) كلية العلوم السياسية–جامعة بغداد

وبآفاق واسعة من شأنها تعزيز الثقة بين الطرفين وتبديد الهواجس وتحويل بعض المفاصل من نقاط اختلاف إلى نقاط تعاون والذي قد يتطلب بعض التنازلات لخلق واقع جديد، ومن جهه اخرى تاكد تركيا اهميتها بعد دخولها في هكذا علاقات والتي قد تعزز مكانتها وانتزاع التايد الاوربي لها تدريجياً.

وتم الاعتماد على المنهج التاريخي لابراز اهم المراحل التي مرت بها هذه العلاقة كذالك تم الاخذ بالمنهج التحليلي الذي عالج مجمل الدراسه. و تضمن البحث المواضيع التالية:-

أولاً- الخلفية التاريخية.

ثانياً- أثر المتغيرات الاستراتيجية على تطور العلاقات التركية-الروسية:

ثالثاً- الرؤية الجديدة المتبادلة في العلاقات التركية-الروسية.

رابعاً- محددات العلاقة التركية-الروسية الجديدة.

خامساً- آفاق التعاون المتبادل وأثره في تعزيز العلاقة التركية-الروسية.

سادساً- مستقبل العلاقة التركية-الروسية.

الخاتمة.

أولاً- الخلفية التاريخية:

تميزت العلاقات التركية-الروسية منذ القدم بانها كانت تحت تاثير قوي من العلاقات مع كل بلد من البلدان الغربية الرائده-مثل بريطانيا العظمى وألمانيا- وإذا كان اللاعبون الدوليون على المسرح قد تغيرت مسمياتهم اليوم فإن بواعث الصراع تظل كما هي دون تغيير- الثروة والموقع الاستراتيجي- وهما جناحا القوة لأي امبراطورية تطمح في التمدد والهيمنة، وعند الإجابة عن تساؤل ما الذي يجري هناك طول هذه الحقبة الضاربة في بطون التاريخ والجغرافيا معاً، ففي القرن الخامس عشر الميلادي كانت المنطقة (آسيا الوسطى والقوقاز ونهر الفولكا) محلاً لصراع طويل بين القوى الكبرى المهيمنة في ذلك الوقت، وهي الامبراطورية العثمانية والامبراطورية القيص رية ولم ينتصف القرن الخامس عشر حتى أصبح العثمانيون والقياصرة يخوضان صراعاً دموياً للانفراد والسيطرة على المنطقة وإعادة صياغة جغرافيتها وتاريخها كلاً حسب مشاريعه[1].

وعند الرجوع إلى وصف رئيس الاتحاد السوفيتي الأسبق غرباتشوف في كتابه البيروستريكا في تطرقه لسياق التكوين التاريخي للاتحاد السوفيتي وعلاقته العضوية، إن التحدي السياسي- الحرب المستمرة من القرن التاسع حتى نهاية القرن التاسع عشر- لم يأتِ من الغرب إلا مرة واحدة، ولكنه جاء دوماً من الشرق الإسلامي المتمركز في آسيا الوسطى، والذي ظل يتحكم في مصائر المنطقة الروسية، وأصبح هذا

[1] **فرانسوا جورج دريفوس واخرون،موسوعة تاريخ اوربا العام،ترجمة حسين حيدر،منشورات عويدات،بيروت،١٩٩٥،ص(٣٣٥).كذالك ينظر بيترتبلور وكولن فلنت ،الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر،ترجمة عبد السلام الرضوان،عالم المعرفة،الكويت،٢٠٠٢ص(٢٢-٢٤)**

الخطر–الإسلامي الشرقي– الشغل الشاغل للدولة الروسية النامية، ويستمر الفعل الروسي وديدنه السيطرة حتى قيام ثورة اكتوبر ١٩١٧ التي وضعت حداً لقيصرة روسيا ولتشيع الأمن من جديد في نمط من التفاعلات والعلاقات السائدة في المنطقة[٢].

لذلك يمكن عدّ العلاقات الروسية التركية من العلاقات العريقة التي ناهز عمرها خمسة قرون، تخللتها علاقات صراعية وتوجس كما حصل تعاون وبالتحديد عام ١٤٩٢ حينما بعث إيفان الثالث الأمير الأكبر وحاكم روسيا برسالة إلى السلطان العثماني بايزيد الثاني تتعلق بتنظيم التجارة البحرية ب ين الجانبين، أما السفارة الدائمة للامبراطورية الروسية بالقسطنطينية فقد افتتحت عام ١٧٠١. وأقيمت العلاقات الدبلوماسية بين تركيا وروسيا السوفيتية في حزيران عام ١٩٢٠، واعترفت تركيا في عام ١٩٩١ بروسيا الاتحادية كونها وارثة لحقوق الاتحاد السوفيتي، وتم عقد مايزيد على (٦٠) معاهدة بين روسيا وتركيا تخص التعاون في المجالات المختلفة، ومن أهم الاتفاقيات التي عقدت في السنوات الأخيرة هي معاهدة أسس العلاقات (عام ١٩٩٢) وخطة الأعمال الخاصة بتطوير التعاون بين البلدين في القارة الأوربية عام ٢٠٠٠ واتفاقية التعاون العسكري عام ٢٠٠٢ والبيان السياسي المشترك حول تعميق الصداقة والشراكة عام ٢٠٠٤، ثم الحوار السياسي على المستوى الاعلى والذي نحن بصدده[٣].

إلا أن الذي يمكن التأكيد عليه والذي هو محور ماتقدم، أنه بين بروز الامبراطورية القيصرية في القرن الخامس عشر وانهيار الاتحاد السوفيتي في نهاية القرن العشرين، شهدت المنطقة متغيرات عديدة، فقد تغيرت القوى المهيمنة على المسرح الروسي ومفاهيمها،كما تغيرت طبيعة الصراع وطرق إدارته،واصبح للمنطقة واقعاً جغرافياً جديداً، ومن الطبيعي أن تتوزع الثروات بين دول متعددة لكل منها وجهتها وعلاقاتها الدولية، وأصبحت المنطقة مسرحاً واسعاً وساخناً لسباق قوى عديدة[٤].

ثانياً– أثر المتغيرات الاستراتيجية على تطور العلاقات الروسية–التركية:

١– أثر المتغيرات الدولية على روسيا:

واجهت روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي في كانون الأول ١٩٩١ أهم معضلة خارجية هي كيفية صياغة سياسة خارجية جديدة في ظل حالة الانهيار الشامل وفي ظل الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي الجديد الذي بدأ يتشكل، والاختراق الخارجي الذي حدث لمؤسسات الاتحاد السوفيتي المنهار، عندها أصبح من المتعذر صياغة منظور جديد للعامل الدولي الروسي بسبب الحالة العامة التي شهدها الفضاء الروسي، إذ تراجع الأداء الاقتصادي، وظهور قوى جديدة في المجتمع تطالب بالتحول نحو سياسة خارجية جديدة، بما

---

[٢]نقلاً عن منعم العمار، التوجه الروسي تجاه الجمهوريات الإسلامية، دورية الدراسات الدولية، ملحق يصدر عن مركز بحوث جريدة الجمهورية، العدد الثاني، آذار ١٩٩٣، ص١٤.

[٣] نبذة عن العلاقات الروسية التركية، شبكة المعلومات الدولية:

www.RTARABIC.com/news.

[٤]بيترتبلور وكولن فلنت،مصدر سبق ذكره ص(٢٥)

يعني أن روسيا واجهت مشكلة إعادة هيكلة السياسة الخارجية في ظروف الأزمة العامة التي رافقت حالة التفكك وما تبع ذلك من مخاضات اجتماعية واقتصادية وثقافية عسيرة[٥].

والسؤال الشائك الذي أصبح ماثلاً أمام القيمين على السياسة الخارجية الروسية هو كيف يمكن لبلد قوي ذي تاريخ مضطرب أن يطور علاقة مستقلة مع باقي دول العالم[٦].

وبطبيعة الحال يدين الغرب والولايات المتحدة لروسيا الاعتراف بأنها تجري تحولاً تا ريخياً وينبغي أن يقدموا لها يد العون ما وسعهم ذلك، ويحتاجون إلى أولويتين في سياستهم اتجاه روسيا، أما الأولى فهي الإظهار لروسيا أن صوتها مسموع ومحترم وأما الثانية فهي الحرص على إعطاء روسيا حيزاً بالمشاركة في القرارات الدولية خصوصاً التي تؤثر على أمنها، وفي الوقت ذاته يتعين على الغرب التشديد على أن اهتمامهم بتوازن القوى لم ينتهِ بانتهاء الحرب الباردة، وعلى أمريكا القيام بأكثر من مجرد الاحتجاج على دعم روسيا للبرنامج النووي الإيراني وعلى انتقاداتها المستمرة للسياسة الأمريكية في الخليج وخصوصاً في موضوع العراق[٧].

وبدأ وكأن الغرب والولايات المتحدة الأمريكية عازمون على استكمال الحرب ضد روسيا لاقتناعهم بأن نتيجة الحرب الباردة لم تحقق لهم كل الأهداف المنشودة فيها، والمطلوب ليس فقط اعتراف روسيا بالهزيمة التي وقعت فعلاً بل المطلوب أن تعلن روسيا قبولها بكل المتطلبات الغربية المتعلقة بمنظومة مختلفة للقيم الاجتماعية والسياسية والدينية والإدارية، بمعنى آخر أن تقبل روسيا بإعادة بناء روسيا على نمط غربي يمنح الأقليات جميعها حكماً ذاتياً والتوقف عن استخدام العنف ضد الأقاليم الإسلامية أو العرقية، ومنح الحرية لكل رجال الأعمال في العمل واستخدام ثرواتهم في الهيمنة على السلطة السياسية وعدم التدخل في الإعلام وشفافية أكبر في القطاع العسكري والتسليحي وفي ممارسة السياسة الخارجية مع دول آسيا الوسطى والقوقاز، وبمعنى آخر أن تكون روسيا كتاباً مفتوحاً يقرأه من يريد لها الخير ومن يريد لها الشر، كما تعددت أساليب إقناع روسيا بأنه لا بديل لها إلا بالتسليم بما مطلوب غربياً بدءً بإنشاء شبكة من القواعد العسكرية الأمريكية تحيط بها وقواعد لحلف شمال الأطلسي وانتهاءً بالعقاب المباشر إن قصرت في مسيرتها[٨].

ويمكن تفسير ذلك أنه تم البدء بمناقشة ومحاكمة ال وضع الجديد بصوت مسموع ولا شك أن العنصر المهم الذي يؤثر على ذلك هو قيام الولايات المتحدة الأمريكية بطرح مطالبها ضمن إطار مصالحها الخاصة عن طريق استخدام حلف شمال الأطلسي، أي بعبارة أخرى محاولة الولايات المتحدة تحويل طروحاتها إلى سياسة واضحة[٩].

---

(٥) أيمن طلال يوسف، روسيا البوتينية بين الاوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوب ولتيكية الخارجية ٢٠٠٠-٢٠٠٨، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٥٨، سنة ٢٠٠٨، ص٧٦.

(٦) هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٢، ص٧٢.

(٧) المصدر نفسه، ص٧١.

(٨) جميل مطر، تطويع الخصم: الضغوط الغربية على روسيا، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٢٣، سنة ٢٠٠٦، ص٤٥.

(٩) أسد أرسلان، حلف شمال الأطلسي وموقع تركيا المستقبلي، مجلة شؤون الأوسط، العدد ١١٦، سنة ٢٠٠٤، بيروت، ص١٢٠.

حينها زادت الولايات المتحدة من لجوئها إلى استخدام القوة العسكرية المفرطة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية منذ نهاية الحرب الباردة رغم أنها لم تواجه خطر كبير يقارن بقوة الاتحاد السوفيتي الذي كان يحسب له ألف حساب، فقد شنت الولايات المتحدة أربعة حروب في ١٤ عاماً فقط منذ عام ١٩٨٩، ضد العراق مرتين وضد صربيا وأفغانستان وهذا ضعف ما خاضته من حروب خلال أكثر من ٤٠ عاماً من حقبة الحرب الباردة[١٠].

وشهدت البيئة الأمنية الإقليمية والدولية توترات غير مسبوقة، ففي عام ١٩٩١ قادت الولايات المتحدة الأمريكية تحالفاً دولياً لإخراج القوات العراقية من الكويت فضلاً عن الغزو الأمريكي واحتلال العراق عام ٢٠٠٣. وحالياً تشهد المنطقة وضعاً غير مريحٍ بسبب التطورات في العراق وإيران فضلاً عن التهديدات الإرهابية للمنشآت النفطية وخاصة في منطقة الخليج، إذ تشير التقارير إلى أن نحو ٤٠% من ناقلات النفط العالمية عرضة للهجمات الإرهابية كونها تقطع آلاف الأميال داخل مناطق الصراعات، حيث توجد ٤٠٠٠ حاوية تنقل ٦٠% من إمدادات النفط العالمية إلى أسواقها وتمر بمضائق مهمة وقد تكون هدفاً سهلاً للتخريب بسبب سرعتها البطيئة[١١].

ولغرض التكيف مع البيئة الأمنية الجديدة لعالم ما بعد الحرب الباردة، سعى حلف شمال الأطلسي ومن خلال المفهوم الاستراتيجي الجديد الذي تبناه الحلف في قمة واشنطن عام ١٩٩٩ المتمثل في بعدين : الأول، عدم تقييد تحركات الحلف بقرارات تصدر من مجلس الأمن الدولي، بمعنى القيام بعملياته العسكرية في جميع أنحاء العالم دونما ال حاجة لإصدار قرار من مجلس الأمن الدولي، والثاني، وهو تحويل مهمة الحلف من مهمة الدفاع عن الجغرافيا والفضاء الأطلنطي إلى تحالف دفاعي عن مصالح حلفاء وأعضاء الحلف عبر أنحاء العالم، لذلك أعلن الحلف لأول مرة في تاريخه عن أولى عملياته العسكرية خارج الفضاء الأطلنطي بتوليه قيادة قوات حفظ السلام الخاصة بأفغانستان عام ٢٠٠٣، كما قدم مقترحات تتلخص بإرسال قوات غير قتالية لمهام تدريبية في العراق واستعداده للقيام بدور ما لدعم أي اتفاق تسوية لإنهاء الصراع العربي–الإسرائيلي، كما سعى أيضاً للحوار مع دول الخليج العربي ومارس الض غوط على إيران لإرغامها على تغيير سياستها النووية[١٢].

لذلك فإن محاولات حلف شمال الأطلسي الرامية إلى اتخاذ موقع قيادي في المنطقة سوف تستمر وسيعتمد نجاحه أولاً وقبل كل شيء على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في روسيا، كما ستؤدي سياسة روسية حازمة وثابتة في آسيا الوسطى والقوقاز إلى تعزيز الشراكة الاستراتيجية مع هذه الدول[١٣].

---

[١٠] د.أحمد ثابت،: مكانة الولايات المتحدة في النظام العالمي.. دورة القوة والتوازن الدولي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧١، سنة ٢٠٠٨، ص١٢-١٤.

[١١] أشرف محمد كشك، الخليج والمحيط الدولي ... البحث عن استراتيجية موحدة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧١، سنة ٢٠٠٨، ص٨٣.

[١٢] علي عبد الصادق، الناتو والشرق الأوسط الكبير، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٣، سنة ٢٠٠٦، ص١٦١.

[١٣] د.نورهان الشيخ، روسيا والاتحاد الأوربي، صراع الطاقة والمكانة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٤، سنة ٢٠٠٦، ص٦٥-٦٦.

ولابد أن نذكر هنا أنه لعبت أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ دوراً محورياً في تغيير التوجهات والمسارات الجيبولتيكية والاستراتيجية لروسيا نتيجة توغل الولايات المتحدة في مناطق تعد تاريخياً كتل سياسية وجغرافية تدور ضمن الفلك الروسي وذلك بذريعة محاربة الإرهاب والأصولية الإسلامية وحركة طالبان، عندها وبشكل غير مباشر اسهمت روسيا في دعم التوجه الأمريكي الجديد لإسقاط حركة طالبان الأفغانية خوفاً من تمدد هذه الحركة إلى آسيا الوسطى وجمهوريات روسيا الإسلامية في الشيشان وتترستان وداغستان[١٤].

إلا أنه حدثت خلافات روسيه–أمريكية حول المصالح الأمريكية في القوقاز وكذلك حول إيران والعراق وكوريا الشمالية والتي أطلقت عليهم الولايات المتحدة محور الشر وكذلك حول الحرب الاستباقية[١٥].

حينها تحققت سيطرة كاملة للولايات المتحدة وت واجد قواعدها العسكرية تحت شعار الحملة ضد الإرهاب ومن أجل السلام، فقد تواجدت في دول القوقاز وآسيا الوسطى مع وجودها العسكري في تركيا كونها عضو في حلف شمال الأطلسي وتواجدها العسكري في أفغانستان والعراق بعد غزوهما وتواجدها الدائم في دول الخليج العربي، إضافة إل ى القوة العسكرية الاسرائيلية والتي هي الاحتياطي الاستراتيجي لأمريكا، بل يمكن عدّ الوجود الأمريكي في آسيا الوسطى والقوقاز بموافقة روسيا وهي مفارقة غير مسبوقة[١٦].

وقد حظيت هذه الاستراتيجية بمرتبة عالية على سلم أولويات إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون لأن الاستراتيجيين الأمريكيين مقتنعين بأن التطورات التي حدثت في منطقة بحر قزوين سوف تكون ذات تأثير حاسم على صياغة وتشكيل عالم مابعد الشيوعية وعلى النفوذ الأمريكي، وقد جرى تأكيد هذه الاهمية الاستراتيجية على لسان وزير الطاقة الأمريكي آنذاك بيل ريشاردسون حيث أعلن (يتعلق الأمر بأمن أمريكا على صعيد الطاقة، هذا الأمن الذي يستدعي تنويع مصادرنا للنفط والغاز على نطاق عالمي... ويتعلق أيضاً بالحيلولة دون تمكين أولئك الذين لايؤمنون بقيمنا من الوصول إلى مواقع استراتيجية) [١٧]. وبخصوص الدول المعنية بهذا الكلام من حيث استغلال مواردها النفطية، فقد ألمح مستشار الأمن القومي آنذاك بريجنسكي إلى أن أذربيجان المستقلة يمكن أن تعود بالنفع على الغرب كممر يقود إلى حوض بحر قزوين الغني بموارد الطاقة وإلى آسيا الوسطى، وبالعكس تكون أذربيجان قادرة على عزل دول آسيا الوسطى الجديدة عن العالم الخارجي تاركةً إياها أكثر عرضة للضغط من روسيا، أما أوزبكستان فإنها تقف عائقاً أمام إعادة تجديد سيطرة روسيا على (منظمة التعاون الاقتصادي) فاستقلالها مهم للمحافظة على الدول الآسيوية الوسطى الأخرى، وأشار بعض المحللين إلى أن آسيا الوسطى برمتها هي ذات مصلحة است راتيجية للولايات المتحدة الأمريكية[١٨]، لذلك عاشت روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي هاجس حرمانها من مجالها الحيوي في آسيا

---

[١٤] أيمن طلال يوسف، مصدر سابق، ص٨٦.

[١٥] المصدر نفسه، ص٨٨.

[١٦] د.عاطف عبد الحميد، أبعاد الصراع على نفط آسيا الوسطى وبحر قزوين، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٤، سنة ٢٠٠٦، ص ص٧٦، ٧٨.

[١٧] هاينز كرامر، تركيا المتغيرة، تبحث عن ثوب جديد، ترجمة : فاضل جنكر، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠١، ص١٨٤.

[١٨] آسيا الوسطى، البحث عن الأولويات، ترجمة: سميرة إبراهيم، دورية قضايا دولية، مر كز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٤٤، ص٥٢.

الوسطى وجنوب القوقاز وقيام دول مستقلة تسعى إلى تأكيد هويتها مع قدرة القوى الكبرى النفاذ إلى هذه الدول للاستثمار في مجال الطاقة[١٩]. وهو هاجس قد أصاب سياستها بالصدمة في كيفية التعامل مع الوضع الجديد والمركب وعليها التفاعل معه والتعامل وفقاً لاستحقاقات الوضع الجديد[٢٠].

٢- أثر المتغيرات الدولية والإقليمية على تركيا:

مايزال العنصر الحاسم في السياسة الخارجية التركية قائماً على الدور الذي يمكن أن تلعبه وسط موازنات سياسية معقدة، وكان عامل الاستقرار في ذلك الدور خلال الحرب الباردة مرتبطاً بعضويتها في حلف شمال الأطلسي، ومع نهاية الحرب الباردة تراءى للأتراك أن ضياع هذا الدور الإقليمي يمثل خطراً كبيراً، فطرحت فرضية الدوائر الإقليمية الخمس للسياسة ال خارجية التركية، وهي منطقة البلقان التي كانت مسرحاً للحروب الصربية آنذاك ودائرة منطقة القوقاز ووسط آسيا وكانت مسرح صراع على النفوذ بينها وبين إيران ودائرة البحر المتوسط التي أسفرت لاحقاً عن الحلف العسكري التركي- الإسرائيلي عام ١٩٩٦، ودائرة ما يسمى الشرق الأوسط وبالتحديد الصراع العربي-الإسرائيلي ثم دائرة المنطقة الإسلامية التي اعتبرت تركيا نفسها بمثابة الجسر بينها وبين العالم الغربي، ووجدت هذه الدوائر تجاوباً أمريكياً باستثناء ما يتعلق بدائرة البلقان التي كانت للولايات المتحدة فيها مخططاتها الذاتية المتعارضة م ع ظهور دولة إسلامية [٢١].

واستطاعت تركيا خلال عقدين ولاسيما في عهد حزب العدالة والتنمية التركي واستلام رجب طيب أردوغان مسؤولية الحكومة أن توجد لنفسها دوراً إقليمياً بديلاً عما كانت عليه في حقبة الحرب الباردة، وكانت من العناصر الحاسمة في هذا الدور مواكبة التح رك الغربي باتجاه الوفاق مع الاتحاد الروسي، كما شمل خارج هذا الإطار توثيق العلاقات المباشرة مع دول الجوار مثل جورجيا (عوامل اقتصادية- أنابيب نفط) وإيران (قضايا أمنية.. أكراد) ومع سوريا وهو ماوصل في نهاية الأمر إلى استضافة المفاوضات غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل، وبقيت العلاقات متوترة مع أرمينيا بسبب موروث ما يوصف غربياً بمذبحة الأرمن عام ١٩١٥ على يد العثمانيين وبسبب قضية قره باخ ذات الغالبية المسلمة وسط أراضي أرمينيا، كما أمكن تدريجياً وبصورة مواكبة الانضمام للاتحاد الأوربي تهدئة النزاع مع اليونان بسبب قضي ة قبرص ومشاكل أخرى[٢٢].

ولكن لايوجد في المواقف الرسمية التركية حتى الآن مايشير الى العثور على الصيغة الامثل للتعامل مع الوضع الدولي الجديد بين روسيا والغرب دون ان يكون ذلك على حساب الوضع الاقليمي التركي المتنامي بشكل ملحوظ عبر السنوات الماضية ومن خلال ثلاثة محاور رئيسية هي :- تهدئة قضية قبرص وصولاً إلى حل مقبول، ثم تأثير الأحداث في الخط الممتد من إيران عبر العراق وسوريا وفلسطين والسودان

---

[١٩] **المصدر نفسه.**

[٢٠] **محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مطبعة رياض الريس، لندن، ١٩٩٧، ص٢٩٤.**

[٢١] **نبيل شبيب، تركيا بين الولاء الأطلسي الأمريكي والمكاسب الإقليمية، شبكة المعلومات الدولية، إسلام أون لاين نت ، ٢٠٠٨/٩/٢٠.**

[٢٢] **المصدر نفسه.**

والصومال وكان من انعكاساته هي المفاوضات الإسرائيلية السورية غير المباشرة برعاية تركية، ثم تأتي منطقة القوقاز وآسيا الوسطى وكان من أبرز خطواتها هي الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس التركي عبد الله غول إلى أرمينيا مطلع أيلول ٢٠٠٨[٢٣].

ولاشك أن مصلحة الغرب والولايات المتحدة أن لا تحيد تركيا عن توجهها الغربي إلا أن ذلك يحتاج إلى تفحص دقيق[٢٤]، خاصةً وأن التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وتركيا مايزال يعاني من تبعات هزة مارس ٢٠٠٣ والتي وجدت الشكوك من أن تركيا عازمة للمرة الثانية على تجاهل واجبات تحالفها والمساهمة في تعقيد موقف الولايات المتحدة في الشأن العراقي وذلك حينما بدأت تركيا مطلع عام ٢٠٠٨ شن حملة عسكرية في شمال العراق لملاحقة مقاتلي حزب العمال الكردستاني الذي وجد له ملاذاً في جبال شمال العراق. وفي تذكرة لابد من ذكرها كان تصويت البرلمان التركي في مارس ٢٠٠٣ برفض استخدام الولايات المتحدة أراضي تركية كمعبر لها في غزوها للعراق الذي كان تحت التجهيز آنذاك، وبطبيعة الحال أحدث هذا تأثير سلبي على علاقة البلدين . لكن الذين يلوحون بها في كل مناسبة يغفلون أن تركيا أصبحت من أهم الحلفاء الاستراتيجيين لأمريكا في العراق لدرجة أن خسارة الخدمات التركية المقدمة للقوات الأمريكية في العراق وأفغانستان تأتي على رأس قائمة المخاوف الأمريكية لأن تركيا توفر قاعدة انجرليك التي تستقبل عدد من الطائرات الأمريكية وتشكل البوابة الرئيسة التي ينفذ من خلالها ٧٠% من الإمدادات للقوات الأمريكية في العراق وأفغانستان[٢٥].وبهذا تركيا تسعى الى ابقاء علاقتها الاستراتيجية مع امريكا اضافة الى تنويع وتوسيع تحالفاتها وعلاقاتها الخارجية ووفقاً لرؤية مستشار رئيس الحكومة التركية أحمد داود أوغلو (والذي أصبح في مايس ٢٠٠٩ وزيراً للخارجية) فإن تركيا يمكنها التحول إلى لاعب مستقل يشكل حلقة الوصل بين مختلف التحالفات على الساحة الدولية بدلاً من أن يصبح جزءاً من تحالف ضد آخر[٢٦]، بمعنى أن تركيا تتقدم على طريق الإصلاح السياسي، وكان لابد لكي تخرج رابحة أن تتبع سياسة خارجية مؤثرة وديناميةومتعددة البعد[٢٧].

ولكن شعور تركيا أنها ستبقى إلى الأبد خارج الاتحاد الأوربي، وحالة الإحباط التي تعانيها جرّاء تجربتها واندفاعها نحو الالتحاق الذي لايقا بله حماس اوربي بل رفض وأشارت مبهمة مما سيدفعها في خيارات إقليمية ودولية جديدة،ويكون التعاون الاستراتيجي احد هذه الخيارات ، مما يعني احتمال اختلاف المعادلة على حساب دول الاتحاد الأوربي، خاصةً وأن روسيا وتركيا يمسكان مع إيران بمفاتيح أوراسيا

---

[٢٣] المصدر نفسه.
[٢٤] هاينز كرامر، تركيا قوة إقليمية جديدة، مجلة شؤون الأوسط، العدد ٥٥، سنة ١٩٩٦، بيروت، ص٢٨.
[٢٥] يسرا الشرقاوي، تركيا-أمريكا.. سياسة خارجية بملامح جديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧١، سنة ٢٠٠٨، ص١٠٨.
[٢٦] المصدر نفسه، ص١٠٩.
[٢٧] محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، مطبعة الريس، لندن، ٢٠٠٨، ص٢١٨.

جغرافياً واقتصادياً التي تحتل موقع المتحكم –مع نفط الخليج– في الاقتصاد العالمي وطرق إمداد الطاقة إلى أوربا وأمريكا[٢٨].

وفي شأن ذي صلة بحالة الإحباط التي تعانيها تركيا فإنه يدور نقاش حول أهمية المساهمات الإيجابية التي تقدمها تركيا عندما تحتل مكاناً داخل هوية السياسة الأمني ة والدفاعية الأوربية، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، من الذي خرج رابحاً ومن الذي فقد مكاسب بسبب سياسة التوسع في الاتحاد الأوربي وفي حلف شمال الأطلسي والذي يدور النقاش حولها، والحقيقة المؤكدة أن الرابح الأكبر هو الولايات المتحدة ثم أوربا الشرقية التي حصلت على مكاسب كبيرة، وربما تكون تركيا هي من أكثر الدول التي خرجت خاسرة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بما يعني يتطلب وضع تركيا في مكانة الدولة المطلوب منها التخلي عن المكاسب التي حققتها كعضو مهم وفاعل في حلف شمال الأطلسي، فقد أكد وزير خارجية تركيا الأسبق إسماعيل جم الذي شارك في اجتماع وزراء خارجية حلف شمال الأطلسي الذي عقد في بودابست في ٢٩ مايو ٢٠٠١ على أن (مقترحات الحل التي قدمت لتركيا بعيدة جداً عن تحقيق تطلعاتها المشروعة، وان أردنا الدقة أكثر نجد أن دول أوربا الشرقية بما فيها روسيا تحقق مكاسب كلما اتجهت إلى الغرب، بينما كانت تركيا تضطر دوماً لتقديم التنازلات كلما اتجهت نحو الغرب)[٢٩].

ومن المشكلات الأساسية التي نتجت عن انتهاء الحرب الباردة وتأثيرها على تركيا هو تفكك يوغسلافيا وظهور المسألة العرقية والدينية بحدة في البلقان مهددة بتحويل المنطقة إلى ساحة اقتتال بين دولها التي انقسمت إلى معسكرين تقع اليونان في أحدهما وتركيا في ثانيهما، فمن جهة تتلاقى مصالح تركيا ومسلمي الكروات والبوسنة والبانيا ومقدونيا وكوسوفا، في حين تتحالف صربيا واليونان وجزئياً بلغاريا وتشكل مطامع اليونان في مقدونيا وجنوب البانيا عاملاً أساسياً في وقوف هاتين الدولتين مع تركيا[٣٠].

ثم أن استمرار تركيا واليونان في اعتماد مواقف حازمة وصارمة في علاقاتهما ومن شأن البيئة الدولية والمصالح العالمية لأمريكا والاتحاد الأوربي أن تشكل عاملاً من عوامل تأبيد الصراع بينهما[٣١].

٣- التغيرات الهيكلية في سوق النفط والغاز وأثرها على العلاقات التركية الروسية:

إن ظهور إقليم القوقاز وآسيا الوسطى على المسرح العالمي يعد من أبرز الظواهر التي نجمت عن انتهاء الحرب الباردة، فالمنطقة كانت غير معروفة تقريباً في الغرب، بل وكانت حتى القرن التاسع عشر يغلب عليها نوع من الأساطير والغمو ض، وقد انضمت إلى صفوف السياسات العالمية وأخذ كثير من المحليين ينوه على أنها أصبحت تمثل أهمية قصوى بالنسبة للغرب [٣٢]، واقترن انهيار الاتحاد السوفيتي

---

[٢٨] محمد نور الدين، تركيا والاتحاد الأوربي، مسألة الهوية والرهانات والشرق الأوسط، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد ١٦١، سنة ٢٠٠٤، ص٧٦.

[٢٩] أسد أرسلان، مصدر سابق، ص١٢٦.

[٣٠] محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مصدر سابق، ص٢٩٢.

[٣١] هاينز كرامر، تركيا المتغيرة، مصدر سابق، ص٢٩٩.

[٣٢] حبيب الله أبو الحسن الشيرازي، الصراع الأمريكي- الروسي في آسيا الوسطى، مجلة مختارات إيرانية، مركز الدراسات الاستراتيجية، الأهرام، العدد الثاني، ٢٠٠٠، ص٣٧.

واختلال التوازنات السياسية في العالم وإعلان استقلال الجمهوريات الخمس عشرة بتحولات في الاستراتيجيات العالمية الكبرى،وحيث ان الاستراتيجيات العسكرية قد وصلت الى طريق مسدود،تم تقديم محور اخر في الاستراتيجيات الجديدة هو المحور الاقتصادي، والتزمت الكثير من الدول بأدوار محددة في المعادلة الجديدة بعد أن صار استيعابها أمراً حتمياً، ومع التطور الاقتصادي وتسارع النمو الصناع ي تزايدت الحاجة إلى مصادر النفط والغاز بشكل أكبر وتوجه الأنظار صوب بحر قزوين والتي تميزت هذه المنطقة عن غيرها ببعض الخصائص مما جعل كافة العمليات الاستكشافية لحجم احتياطي المنطقة وحتى اختيار الطريق المناسب لنقل الطاقة موضع ترقب الجميع، إذ تعلن التوقعات المفرطة في التفاؤل أن المؤشرات الأولية لحجم احتياطيات هذه المنطقة يصل إلى ٢٠٠ مليار برميل، مما أدى إلى اهتمام القوى الاقليمية والعالمية وشركات النفط الكبرى بها[٣٣].

وعلى أثر ذلك تشكلت دبلوماسية جديدة يمكن تسميتها بـ (دبلوماسية الطاقة وأنابيب النفط) وبدأت تركيا سلسلة من التحركات تهدف إلى تدعيم التعاون مع دول القوقاز وآسيا الوسطى بالاستناد إلى الصلات الثقافية واللغوية التي تربطهما، ومن أهم أسباب تنشيط وجود القوى الكبرى في المنطقة هي عملية طرح طرق ومسارات نقل الطاقة من بحر قزوين، فمع توافر مصادر الطاقة تعاني هذه الد ول من مشكلة أساسية تتمثل أنها دول حبيسة لا تطل على بحار مفتوحة[٣٤].

وسعت الولايات المتحدة في تدعيم وجودها بالمنطقة سالفة الذكر لأسباب عدة منها[٣٥]:-

١ - تعارض زيادة النفوذ الاقتصادي والسياسي لكل من روسيا وإيران، إذ ترى أن زيادة مجالات التعاون الاقتصادي في المنطق ة سيؤدي إلى تدعيم التكتلات الإقليمية وستحل روسيا محل الاتحاد السوفيتي المنهار وتصبح قوة عالمية وتظهر إيران قوة إقليمية بفضل ما لها من صلات تاريخية وثقافية مع شعوب المنطقة.

٢ - تخشى الولايات المتحدة وجود الصين كقوة عظمى في آسيا الوسطى خاصة أن لدى الصين مشروع إنشاء أطول خط أنابيب لنقل الغاز من كازاخستان.

٣ - تؤيد الولايات المتحدة الأمريكية الوجود التركي وتدعمه كحامٍ لبرامجها في المنطقة.

٤ - منع مرور خطوط أنابيب الغاز والنفط عبر المسار الإيراني.

٥ - قلق الولايات المتحدة من التقارب بين إيران وروسيا وتركمنستان وأذربيجان، فمن الممكن أن ينتج عنه تشكيل منظمة مثل الأوبك تسيطر على السوق العالمي للغاز وتستحوذ عليه.

---

[٣٣] سهراب عسكري، إيران وقضايا بحر قزوين، مجلة مختارات إيرانية، مركز الدراسات الاستراتيجية، الأهرام، العدد الثالث، ٢٠٠٠، ص٣٨.

[٣٤] حبيب الله ابو الحسن الشيرازي،مصدر سبق ذكره ص(٣٩-٤١)

[٣٥] سهراب عسكري، مصدر سبق ذكره، ص(٤١)

بطبيعة الحال أن روسيا تراقب وتشارك في صنع بعض الأدوار لأن مستقبل المنطقة بالدرجة الأولى يتوقف على سلوك وإمكانيات روسيا التي تنظر إلى منطقتي آسيا الوسطى والقوقاز على أنه ما أساسيتان لمصالحها الأمنية، وعليه فهي تتحرك صوب هذه المناطق لمحاولة تقليص النفوذ الغربي من خلال الإطار العام لمجموعة دول الكومنولث حتى تحتفظ بسيطرتها واحتكارها لموارد المنطقة وتحمي الأقلية الروسية المستوطنة فيها[٣٦].

ومن جانب آخر يمكن عدّ تركيا من الدول ا لتي ستبقى حتى المستقبل المنظور مستوردة للنفط والغاز، ففي عام ١٩٩٥ استوردت ٢٥.٨ مليون طن من النفط الخام ومع حلول عام ٢٠١٠ سيبلغ ما تستورده أكثر من ٤٠ مليون طن حسب توقعات الطلب على الطاقة، كما ستقفز الكمية المستوردة من الغاز حسب التوقعات إلى ٥٤ مليار متر مكعب عام ٢٠١٠ و٨١ مليار متر مكعب عام ٢٠٢٠ وهذا يجعل تركيا سوقاً جذابة للنفط والغاز القزويني ويضفي أهمية خاصة على علاقات تركيا بالمنطقة المرشحة لأن تصبح مصدرها الرئيس للطاقة، وما ينطوي من أهمية أكبر هي خطوط نقل الطاقة التي ستتولى نقل ثروات الدول القارية المعزولة الواقعة حول بحر قزوين إلى الأسواق العالمية[٣٧].

كما يتعين على تركيا لدى سعيها إلى تأمين مصالحها على صعيد خطوط أنابيب النفط والغاز أن تتجنب إعطاء انطباع بأن مخططاتها الخاصة بأنابيب الطاقة تتضارب مع أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة كما مطلوب منها تجنب استثارة روسيا وإيران وهذا طبعاً يعتمد على دبلوماسية تتصف بالمهارة[٣٨].

وفي ١٨ تشرين الثاني ١٩٩٩ تحقق الحلم الذي انتظرته تركيا منذ سنوات فقد وقع في اسطنبول رؤساء كل من تركيا وأذربيجان وجورجيا وكازاخستا ن وبحضور الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون والأرميني روبرت قوتشاريان (بصفة مراقب) على أربعة مستندات هي[٣٩]:-

١ - اتفاق أنابيب باكور تبليسي- جيهان: بين أذربيجان وجورجيا وتركيا (والذي باشر بالإنتاج عام ٢٠٠٦).

٢ - إعلان اسطنبول: بين أذربيجان وجورجيا وكازاخستان وتركيا ويتعلق بتأمين التمويل اللازم واتخاذ الإجراءات الضرورية لبدء خط باكو-جيهان العمل في العام ٢٠٠٤.

٣ - إعلان خط أنابيب الغاز الطبيعي إلى أوربا : بين تركمانستان وتركيا والمقرر إنهاؤه أواخر عام ٢٠٠٢.

٤ - اتفاق تعاون : بين أذربيجان وجورجيا وتركيا من أجل تطوير الغاز الطبيعي وتسويقه في أذربيجان.

---

[٣٦] **كاميلا برونسكي، الطاقة والأمن: الأبعاد الاقليمية والعالمية، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧، ص٣٤٢.**

[٣٧] **هانز كرامر، تركيا المتغيرة، مصدر سابق، ص١٧٩.**

[٣٨] **المصدر نفسه، ص١٨٠.**

[٣٩] **د.وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والإسلام، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٦، ص٣٢٢.**

وعلى الصعيد الاقتصادي فإن خط باكو–جيهان يضمن وصول النفط والغاز بصورة منتظمة إلى تركيا وبأسعار رخيصة، فضلاً عن عوائد مرور الخط في الأراضي التركية والتي تقدر سنوياً بنحو ٣٠٠–٤٠٠ مليون دولار وبذلك ستتحول تركيا إلى أحد المصادر الأساسية في العالم لتسويق النفط.

ثالثاً– الرؤية الجديدة المتبادلة في العلاقات التركية–الروسية:

تكتسب العلاقات التركية الروسية أهمية مضاعفة عند مقارنتها بأي علاقة مماثلة بسبب أن كل منهما لديه الإمكانيات والموقع الاستراتيجي ضمن رقعته الجغرافية يضاف سبب آخر هو أنهما دولتان ليستا اعتياديتين بكل مقاييس الباحثين والمخططين وي تجاوز حضورهما الإقليمي الحدود السياسية لكليهما كانا وأصبحا بلدين فاعلين في العلاقات الدولية الراهنة كونهما يمتلكان ذلك الفعل وخاصة بعدما وظفا التعاون النمطي بينهما إلى شراكة استراتيجية واعدة تتجاوز في أبعادها السياسية والاستراتيجية معاني أي علاقة ثنائية كون البلدين تحررا من الضعف الاقتصادي وأعادا ذاتياً هيبتهم الدولية التي فقدت منهما بعض الوقت بعد نهاية الحرب الباردة وكانا معنيين رئيسين فيها، واستطاعت تركيا خلال عقدين ولاسيما في عهد رجب طيب أردوغان رئيس الحكومة أن تجد لنفسها دوراً إقليمياً بديلاً عما كان علىيه في حقبة الحرب الباردة، وليس من الصواب وضع خاتمة سريعة وبسيطة إلا وهي أن روسيا ستصبح البديل عن الاتحاد الأوربي بالنسبة لتركيا، ولكن ثمة شيئاً واضحاً هو إذا كان الاتحاد الأوربي سيخسر تركيا فإن روسيا تنتظر لتصبح شريكة تركيا الرئيسة[٤٠].

ويبدو أن خيار تعميق العلاقات مع روسيا ظهر كرد فعل تجاه سياسة الاتحاد الأوربي الغامضة صوب تركيا مما أدى إلى فشل تحقيق استراتيجية ذات تفصيلات مقنعة، وهناك اتجاهين يستحقان الانتباه وهما:–

١ – خسارة الثقة بين صناع القرار الأتراك رغم موافقة الاتحاد الأوربي على إجراء محادثات مستقبلية والصعوبات التي رافقت ذلك جراء القضية القبرصية ومواقف بعض الدول الأوربية مثل النمسا وفرنسا وألمانيا.

٢ – وجود حوارات أمنية وسياسية واقتصادية أكثر من ذي قبل بين تركيا وروسيا.

وعند التدرج في ملامح هذه العلاقة نجد أن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان قد اجتمع مع الرئيس الروسي الأسبق بوتين عام ٢٠٠٥ حوالي خمس مرات وتكررت هكذا زيارات يضاف لها المئات من الزيارات الرسمية المنتظمة بين البلدين لمسؤولين على مستوى عالٍ، وقال السفير الروسي في تركيا بيتر فلاديميروفيك ستيغيني لوكالة الأنباء التركية (أن محاولات تركيا للحصول على عضوية الاتحاد الأوربي هي أمر غير ضار بالنسبة لموسكو من ناحية تطور العلاقات التركية– الروسية... من حيث المبدأ فإننا نجد علاقاتنا مع الاتحاد الأوربي وعلاقاتكم مكملة لبعضها). وأضاف (إن هذا يأتي لأن تركيا ترغب بالانضمام

[٤٠] **هل تعد روسيا بديلاً عن الاتحاد الأوربي بالنسبة لتركيا؟ شبكة المعلومات الدولية: www.Arabinforcenter.net.**

إلى الاتحاد الأوربي وبالدرجة الثانية هو أننا لدينا جيران أكثر توقعاً وهم يلعبون بالمعايير الأوربية وإذا عملنا على التكيف بمرور الوقت، فيمكننا أن نتفادى أي تعقيدات محتملة في علاقاتنا الثنائية)[٤١].

وتشهد الساحة الدولية عودة روسيا مجدداً للخريطة الاستراتيجية والاقتصادية العالمية بعد أن نجحت في تحويل نفسها من قوة عظمى عسكرية منهارة إلى قوة عظمى ناشئة بمجال الطاقة وأصبح الإسهام الأكبر لروسيا منذ عام ٢٠٠٠ في أمن واستقرار الدول الواقعة إلى جنوبها يعتمد على القوة الناعمة مثل تصدير الغاز الطبيعي إلى محيطها الإقليمي وامتصاص الملايين من العمالة الفائضة بهذه الدول إلى مختلف المدن الروسية، وباعتبار روسيا أحد أكثر دول العالم تميزاً بوفرة مصادر الطاقة، فقد استطاعت ومنذ عام ١٩٩٩ أن تستفيد من القلق العالمي إزاء أمن الطاقة وانعدام الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وارتفاع أسعار النفط [٤٢]، حيث نجح الاقتصاد الروسي م ن تحقيق قفزات نحو الأمام بزيادة حجم إنتاجه النفطي وانعكس ذلك في حدوث تحول في طبيعة القوة الروسية وأسلوب ممارستها رغم الاحتفاظ بالعديد من مظاهر القوة الصلبة بما في ذلك الأسلحة النووية وجيش تقليدي كبير، وامتنعت روسيا عن تخصيص عوائدها الجديدة في مجال الطاقة لتعزيز إنفاقها العسكري على حساب القطاعات الأخرى، كما تحركت روسيا باستغلال مواردها الاقتصادية بتشجيع جيرانها على التعاون مع سياستها الإقليمية بدرجة أكبر فهناك شرك ة (غازبروم) الروسية جهة الإمداد الأولى للغاز الطبيعي لدول المنطقة الأروآسيوية وتمكنت شركة (يونيتيد إنرجي سستمز) الروسية للكهرباء من توسيع نطاق أسواقها بالقوقاز وآسيا الوسطى، لذلك فإن روسيا قد حققت بذلك هيمنة اقتصادية وثقافية بالمنطقة تضاهي هيمنة الولايات المتحدة داخل الأمريكتين، خاصة بعد امتناع روسيا عن استخدام يدها الثقيلة بتلك الدول وقيامها بدلاً عن ذلك بمد يدها التجارية إليهم . وقد أكد الرئيس الأسبق بوتين في يوليو عام ٢٠٠٤ لدى اجتماعه مع السفراء الروس الذين استدعاهم لمراجعة أولويات السياسة الخارجية والتي حددها في حماية المصالح الاقتصادية وتعزيز جاذبية روسيا للاستثمارات وتيسيرها ومقاومة التمايز داخل الأسواق الأجنبية على ان الأولوية الرئيسة لاتزال لدول الكومنولث المستقلة، ولكن المثير في الأمر أن الرئيس الروسي بوتين نوه بأن بلاده لم تتعلم بعد كيفية استغلال الثقة التاريخية والروابط الوثيقة بين شعوب تلك الدول[٤٣].

ويشير ليونيد إيفانوف نائب رئيس أكاديمية القضايا الجيوسياسية في روسيا إلى أن بلاده حالياً تحررت من ضعفها الاقتصادي وبدأت في استعادة قوتها ومن ثم بدأت تعلن صراحةً في مواجهة الهيمنة الأمريكية المطلقة، وأن أحد ملامح استراتيجية الدفاع الروسية هي الاهتمام الشديد بتشكيل شبكة من الحلفاء والأصدقاء بحيث يشكلان أكثرية في الساحة العالمية[٤٤].

---

[٤١] المصدر نفسه.

[٤٢] فيونا هيل، موسكو تكتشف خبايا القوة الناعمة، ترجمة: مروى صبري، شبكة المعلومات الدولية، www.islamonline.net/arabic/polities.

[٤٣] المصدر نفسه.

[٤٤] هل يعود العالم إلى الثنائية القطبية بعد تهديد روسيا باستخدام السلاح النووي، شبكة المعلومات الدولية www.untitled document.htm

ويمكن حصر المرحلة الراهنة التي تشهد إحلالاً رئاسياً في كل من روسيا والولايات المتحدة، وثمة تساؤلات تطرح في الدوائر الرسمية منه ا هل يمكن أن تتغير السياسة الأمريكية التي تسعى في جوهرها إلى خنق روسيا وتقسيمها وتحجيم قوتها؟ وفي معرض الرد يؤكد نائب رئيس أكاديمية القضايا الجيوسياسية في روسيا أن مؤشرات عدة تؤكد أن الحرب الباردة هي مواجهة شبه أبدية بين أمريكا والعالم وتحديداً بين أمريكا وروسيا وفي ذلك يشير إلى أن أزمة الدرع الصاروخي الأمريكي المزمع إقامته في بولندا يبدو للجانب الروسي أنها تكرار لأزمة الصواريخ الروسية في كوبا عام ١٩٦٠، بما يعني أن النزاع يبقى جذرياً أي أن الحرب الباردة في الخمسينات والستينات من القرن الماضي لن تكون قابلة للتكرار حرفياً وذلك نظراً لنوعية التغيرات الجذرية التي لحقت بنمط العلاقات الدولية وأثرت على نوعية وهيكل القوة في النظام الدولي، وعليه فإن السياسة الخارجية الروسية ترتكز على قاعدة عدم الاختلاف الجاد مع الغرب وإقامة علاقات التحالف والصداقة مع الشرق[٤٥]. وهذه مؤشرات تدل على تحرر روسيا الحقيقي من الوهم الأمريكي، وتعتبر روسيا أن القواعد والحضور الأمريكي على مقربة من حدودها بمثابة انتهاك لتفاهم بعدم نشر الموارد العسكرية في أراضي الأعضاء في حلف شمال الأطلسي، وتعتقد روسيا أن المنشأة المتواضعة في أوربا الوسطى إنذار مسبق من نظام موسع ذي غرض استراتيجي بعدما وافقت أوائل عام ٢٠٠٧ الحكومتان التشيكية والبولندية على بدء محادثات رسمية مع الولايات المتحدة بشأن نشر نظام راداري وأجهزة اعتراض صاروخي مرتبطة بها في أراضيهما[٤٦].

رابعاً- محددات العلاقة التركية-الروسية الجديدة:

يمكن عدّ مصالح تركيا في روسيا أكبر بكثير من مصالح روسيا في تركيا وإزاء هذه المعادلة يزن الخبراء ثقل تركيا بين أن تكون بجانب روسيا أو ضدها مع أمريكا، فالبعض يرى أن وقوف تركيا إلى جانب روسيا قد يعزز فرصها في أن تصبح مضخة لتدفقات النفط القادمة من منابع احتياطيات النفط والغاز الأكبر في العالم في آسيا الوسطى وبحر قزوين وروسيا وكازاخستان، إلا أن ذلك يضعها في جهة الاستهداف الأمريكي لها[٤٧].

وإذا كانت الولايات المتحدة غير قادرة لحد الآن على مسامحة تركيا لخذلانها عندما رفضت مرور القوات الأمريكية من تركيا لغزو العراق عام ٢٠٠٣، فكيف لها أن تغفر لها خذلانها أمام روسيا والذي قد يؤدي بالنتيجة إلى تعاظم النفوذ الروسي ومعه الإيراني في المنطقة، وبالتالي فإن الولايات المتحدة لن تتوانى في استخدام كل أسلحتها الدولية ضد تركيا وهي كثيرة وتتمثل في تحريك قضية الأكراد لتقويض استقرار تركيا ثم التحريض بينها وبين دول الجوار بمساعدة إسرائيل فضلاً عن القضية الأرمنية بتبني مزاعم الأرمن ضد

---

[٤٥] المصدر نفسه.

[٤٦] جان إيف هين وآخرون، تغير النهج الروسي تجاه الغرب، التسلح ونزع السلا ح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨، ص٦٢.

[٤٧] طه عودة، الأزمة الدبلوماسية بين تركيا وروسيا .. النتائج والأبعاد، شبكة المعلومات الدولية : www.marafa.org/index.php.

تركيا بالإبادة الجماعية ودعم طموحاتهم في اقتطاع شيء من أراضي تركيا وأيضاً دعم الموقف اليوناني إزاء استقلالية قبرص التي ترفض تركيا الاعتراف بها، والورقة الأكبر هـ ي قدرة الولايات المتحدة على نسف طموحات تركيا وعرقلة دخولها إلى الاتحاد الأوربي[٤٨].

كما وجدت تركيا نفسها في موقف صعب حينما قام الروس باجتياح جورجيا في ٨ آب ٢٠٠٨ عقب هجوم جورجي على أوستيا التي تشكل مع أبخازيا أحد إقليمين انفصاليين عن جورجيا، حينها تحاول تركيا أن تثبت حياديتها أمام أطراف الصراع

و تكثيف دبلوماسيتها الوقائية،ومن جهة أخرى ان حزب العدالة والتنمية الحاكم فيها حرص ونجح الى حد بعيد في تعميق التواصل والثقة مع كل الاطراف الاقليمية والدولية دون استثناء،ومنطق هذه السياسة ان أي علاقة مع قوة طرف في نزاع لاتعني معاداة القوة الاخرى الطرف في النزاع نفسه،لذلك طرحت مشروعاً يدعو إلى تشكيل حلف متعدد الأطراف والأقطاب للتعاون والشراكة والأمن في منطقة القوقاز والذي قد يسهم في تقليص تأثيرات المواجهة الروسية مع الغرب على مصالحها الاستراتيجية بالدرجة الأولى وبالوقت نفسه يجمع دول الجوار الإقليمي تحت مظلة التفاهم ووضع التصورات المشتركة من أجل حفظ الاستقرار في عموم المنطقة[٤٩].

ولو نجري تحليلاً أكثر نجد أن تركيا في دوامة الصراع مقابل تقلص الخيارات أمامها، فهي من جهة مرتبطة مع جورجيا –جارتها من الغرب– بعلاقات خاصة جداً وتتضامن معها حيث تعيش جالية أبخازية من أصول تركية مسلمة كبيرة في جورجيا، كما هي المكان الذي يمر منه أنبوب النفط الأذري الواصل إلى ميناء جيهان التركي، فضلاً عن ممر خط الحديد الذي سيربط تركيا بأذربيجان سيكون منها أيضاً، وعليه ترى تركيا أن هذه العلاقة تشكل عنصر توازن مهم في دعم علاقاتها بدول القوقاز[٥٠].

أما في الجهة الأخرى فعلاقات تركيا مع روسيا رغم التنافس المكتوم بينهما على القوقاز فإنها تدخل في حسابات خاصة وصعبة، لأن روسيا تعتبر مورد الغاز الروسي الأول لتركيا– تستورد ٧٠% من حاجتها– وكذلك حجم التبادل التجاري بينهما والذي يزيد على ٣٥ مليار دولار، وبالتالي فإن مصالح تركيا الاقتصادية والتجارية تحتم عليها الحفاظ على هذه العلاقات والتعاون[٥١].

وأصبح بحكم الواقع أن الهدف الرئيسي من وراء أحداث جورجيا هو رغبة الولايات المتحدة في السيطرة والتحكم في النفط والغاز في منطقة بحر قزوين وغلق الأبواب أمام روسيا وإيران[٥٢].

وخلال زيارة الرئيس الروسي الأسبق بوتين عام ٢٠٠٥ إلى تركيا وخلال المحادثات ركز الأتراك على استخدام خط أنابيب باكو– جيهان كونه العصب الرئيسي لنقل نفط بحر قزوين، وترى تركيا أن زيادة

---

[٤٨] المصدر نفسه.
[٤٩] المصدر نفسه ، كذلك،محمد نور الدين،تركيا...الى اين؟ ،مجلة المستقبل العربي، العدد٣٦٤، حزيران ٢٠٠٩،ص(٤٨)
[٥٠]طه عودة،مصدر سبق ذكره
[٥١] المصدر نفسه.
[٥٢] المصدر نفسه.

الناقلات التي تمر بالمضايق التركية والتي نقلت عام ٢٠٠٤ أكثر من ١٣٥ مليون طن من النفط يمكن أن تهدد أمن مدينة اسطنبول وسلامتها فضلاً عن حوادث الاصطدام بين الناقلات وتسرب البترول في بحر مرمرة. وبالمقابل أصرت روسيا على الاستمرار في نقل النفط بحراً لتشغيل مينائي سويسة ونوفور وسيك الروسيين على البحر الأسود واللذين يستقبلان براً نفط بحر قزوين، واقترحت مد خط نفط جديد ينقل نفط الناقلات الروسية من موانئ رومانيا على البحر الأسود إلى سواحل اليونان على البحر المتوسط وبحر إيجة لتلافي المرور في المضائق التركية[٥٣].

وفي واقع الحال إذا كانت تركيا –حزب العدالة والتنمية– قد ورثت سياسات قريبة من الغرب فإن سياسة (تعدد البعد) التي انتهجتها تركيا مؤخراً فرضت واقعاً جديداً في السياسة الخارجية التركية وذلك بتصفير مشاكلها مع جيرانها . وبعدما كانت تركيا طرفاً في المنظومة الغربية– الإسرائيلية ضد محيطها المشرقي من العرب وإيران إلى روسيا، طرأ تبدل كبير في علاقات تركيا والتي دخلت في أفضل العلاقات مع جيرانها إلى درجة أن ٨٠% تقريباً من واردات تركيا من الغاز والنفط تأتي من بلدين كانا على تنافس تاريخي واختلاف أيدلوجي معها وهما إيران وروسيا . وبطبيعة الحال فإن تر كيا على بينة من أهمية الحفاظ على تطوير العلاقات مع روسيا والدفع باتجاه خلق صيغة توفق بين متطلبات التزاماتها الدولية وبين أن تكون روسيا جاراً ذا علاقات حسنة مع تركيا[٥٤].

وعند التطرق لما يسمى بأمن الطاقة فإن الدول تختلف من حيث منطلقاتها وهي تختار استراتيجياتها وسياساتها الخاصة بالطاقة تحت تأثير الحسابات الاقتصادية على نحو أوسع مما كان عليه الحال في سبعينات القرن الماضي، فمن ناحية ربما تقود إلى تحالفات استراتيجية جديدة وتعاون بين دول تعتبر جهات فاعلة في أسواق الطاقة، ومن ناحية توفر مصادر للتوترات والصراعات الد ولية على مصادر الطاقة وطرق إيصالها [٥٥]، خاصةً إذا علمنا أن روسيا وحدها تزود أوربا بنحو ربع احتياجاتها من الغاز، وتمر ٨٠% من الصادرات عبر أوكرانيا، والبقية تصلها عبر بيلاروسيا، لكون تملك روسيا أكبر احتياطي للغاز في العالم، وتركمانستان هي صاحبة ثاني أكبر احتي اطي في آسيا الوسطى وأن عملاق النفط والغاز الروسي شركة (غازبروم) أسست أبان الحقبة السوفيتية أنبوباً عملاقاً يمر عبر أوكرانيا تتحكم روسيا وحدها بنحو ٨٠% من إمدادات الغاز لأوربا المنقولة من خلاله [٥٦]. وعلى صعيد ذي صلة فقد أعلنت روسيا أنها ستوقف إمدادات الغاز إلى أوربا ما لم تسدد أوكرانيا ما عليها[٥٧].

ولاشك توجد ملفات أخرى تفترق روسيا وتركيا فيهما، فالتعاون الروسي العسكري مع أرمينيا يثير تركيا كذلك موقف روسيا أو بعض تصريحات مسؤوليها من القضية القبرصية، كما هناك إصرار روسي

---

[٥٣] حكمة فاكه، آفاق التقارب الروسي-التركي، جريدة الثورة، سوريا، ٢٠٠٥/١/٣١.
[٥٤] محمد نور الدين، منتدى القوقاز وسياسة تعدد البعد التركية، جريدة الشرق القطرية، ٢٠٠٨/٨/١١.
[٥٥] كاميلا برونسكي، مصدر سابق، ص٣٢٧.
[٥٦] محمد عبد المجيد، روسيا ووسط آسيا.. بالطاقة تتغير الجيوبولوتيكا، شبكة المعلومات الدولية، إسلام أون لاين نت.
[٥٧] محطة الجزيرة الفضائية ٢٠٠٩/٦/٢.

يتمثل في عدم ترك الشيشان مسرحاً للتآمر على روسيا واستقرارها الاقتصادي، لذلك من جملة القضايا المثارة بين البلدين هي أن يمتنع كل بلد عن أي موقف يثير حساسية الآخر في مسألة الشيشان وحزب العمال الكردستاني، كذلك فإن محاولات تركيا لتقليل اعتمادها على الغاز الروسي جعلها تذهب لمشاريع طاقة بديلة تنظر إليها روسيا على أنها محاولة لإضعاف استراتيجيتها، ومن ذلك خط باكو- جيهان الذي دخل حيز الاستخدام عام ٢٠٠٦ وخط نابوكو الذي يخطط لتنفيذه[٥٨].

خامساً- آفاق التعاون المتبادل في تعزيز العلاقة التركية-الروسية:

لعل زيارة الرئيس الروسي الأسبق بوتين إلى تركيا نهاية عام ٢٠٠٤ هي التي وضعت حجر الأساس للعلاقات بين البلدين وتوقيعه في حينها على (الإعلان المشترك لتعميق الصداقة والشراكة متعددة البعدين بين جمهورية تركيا والاتحاد الروسي) ثم تكررت الزيارات المماثلة وكانت زيارة الرئيس التركي عبد الله غول إلى روسيا في شباط ٢٠٠٩ والتي اتسمت ببرنامج مكثف جداً عكس عمق العلاقات المتنامية بينهما واعطت الزيارة انطباعاً أن هذه العلاقة تنتقل من إطار الجيرة إلى إطار التعاون الاستراتيجي خصوصاً بعد تنويع تركيا لخياراتها الخارجية واتباعها سياسة تعدد البعد والتي لم تستثنِ أحد، وقال رئيس الحكومة الرو سية بوتين خلال لقائه الرئيس التركي أن مواقف البلدين تتطابق في معظم القضايا الخارجية وأن تركيا هي إحدى أولويات السياسة الخارجية الروسية[٥٩].

وقد أخذ الجانب الاقتصادي الحيز الأكبر في هذه اللقاءات، إذ صرح وزير الطاقة الروسي سيرغي شماتكو في شباط ٢٠٠٩ أن تركيا وروسيا ستوقعان على اتفاقيات تعاون في مجال إنتاج الطاقة الكهربائية ومحطات إنتاج الطاقة النووية بقيمة ستين مليار دولار موضحاً أن كلفة إنتاج المحطة هي مابين ١٨-٢٠ مليار دولار وأنها ستنجز خلال ١٠-١٢ سنة القادمة، ومما تجدر الإشارة إليه في هذه العلاقة هو بعدها الاقتصادي لكون روسيا هي الشريك التجاري الأول لتركيا والمصدر الأول للغاز الروسي، وبعدما كان حجم التبادل التجاري بينهما أربعة مليارات دولار عام ٢٠٠١ فقد ناهز عام ٢٠٠٨ أربعين مليار دولار ويميل الميزان التجاري لصالح روسيا بنسبة كبيرة، إذ تبلغ صادرات روسيا إلى تر كيا ٣٢ مليار دولار والعجز التجاري هنا سببه استحقاقات الغاز الطبيعي والنفط المستورد من روسيا ويسعى البلدان لرفع حجم التبادل التجاري بينهما إلى ٥٠ مليار دولار، وبمعنى آخر تعتبر تركيا الدولة الثالثة في العالم المستوردة للغاز الروسي وبما نسبته ٦٠% من احتياجاته١ من الغاز الطبيعي وربع احتياجاتها من النفط تستورد من روسيا، وتأتي تركيا في المرتبة الثالثة بعد ألمانيا وإيطاليا من حيث حجم مشتريات الغاز الروسي، وقد بلغ حجم الإرساليات عام ٢٠٠٨ زهاء ٢٥ مليار متر مكعب بما فيها ١٠ مليارات متر مكعب يتم ضخها عن طريق خط أنابيب الغاز (السيل الأزرق)[٦٠]. وصادق الرئيس التركي الأسبق أحمد نجدت سيزر في آيار ٢٠٠٦

---

[٥٨] محمد نور الدين، شراكة تركية-روسية متنامية: اتفاقات ب٦ مليار دولار، جريدة السفير، ٢٠٠٩/٢/١٧.
[٥٩] د.نورهان الشيخ، مصدر سابق، ص٦٦، وكذلك: شبكة المعلومات الدولية: www.RTARABIC.com مصدر سابق.
[٦٠] المصدر نفسه.

على المشروع الخاص بإنشاء أنابيب البترول سمسون- جيهان الذي ينقل النفط الروسي والكازاخي إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط، واقتنت شركة (لوك أويل أوراسيا بترول) الروسية في عام ٢٠٠٨ حصة ١٠٠% من أسهم شبكة محطات البنزين التركية (اكبيت)، وتعد الطاقة الكهربائية من أكثر مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين في المستقبل، وتشارك مؤسسة (تكنوستروي اكسبورت) الروسية للتجارة الخارجية في إنشاء السد والمحطة الكهروذرية (ديرينر) بقدرة ٦٧٠ ميغاواط وذلك في مقاطعة أرتغين التركية، وفي ٢٩ كانون الثاني عام ٢٠٠٨ حصلت شركة (أنتر رادي أس-تي جي آر) التي تم تأسيسها في تركيا على ترخيص باستيراد الطاقة الكهربائية من روسيا عبر أراضي جورجيا، وهناك تعاون آخر في مجال الطاقة الذرية، إذ وقعت الشركة الروسية (أتوم سترتروي اكسبورت) والشركة التركية (آرغ إنشاءات تجارة وصناعة) في ١١ آيار عام ٢٠٠٧ مذكرة تفاهم حول إقامة التعاون الاستراتيجي في تسويق تكنولوجيات السلع والمعدات الخاصة بصناعة الطاقة الذرية في تركيا[٦١].

ومن جهة أخرى يقصد تركيا سنوياً حوالي ثلاثة ملايين سائح روسي ويبلغ حجم الاستثمار التركي في روسيا ٣٠ مليار دولار وهو يعادل ربع الاستثمارات التركية في العالم مع الأخذ بالاعتبار وجود ٥٠ ألف عامل تركي يعملون في مشاريع البناء في روسيا . وتعمل في روسيا أكثر من ١٥٠ شركة تركية إنشائية، وعقدت الشركات التركية عام ٢٠٠٧ صفقات بمبلغ ٤.٣ مليار دولار ووقع مجمع الصلب والحديد الروسي والشركة التركية بروتوكول حول إنشاء مجمع الحديد والصلب في تركيا بقيمة ١.١ مليار دولار[٦٢]. وشارك الجانب التركي في تشييد مشاريع أولمبية ضمن أطر الاستعداد للألعاب الأولمبية الشتوية المقرر إقامتها في منتجع سوتش الروسي على سواحل البحر الأسود عام ٢٠١٤[٦٣].

كما هناك تعاون آخر في مجال بناء السفن إذ قام معمل بناء السفن الروسي خلال الأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٨ ببناء سفينة سياحية وسفينتي شحن وناقلة بحرية للجانب التركي، وتم في عام ٢٠٠٧ إبرام العقد الخاص بقيام الجانب الروسي إنشاء (١٠) ناقلات بحرية لحساب تركيا[٦٤]. عندها صرح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بأن العالم يندهش من التغيير الإيجابي في علاقة البلدين، كما شمل التعاون أيضاً الجانب العسكري إذ تم عقد صفقة سلاح من بينها مروحيات قتالية من طراز (كاموف ٥٠)[٦٥].

أما في المجالات السياسية الأخرى وإضافة إلى ماتقدم فإنه بفعل دبلوماسية تركيا فقد أصبحت روسيا عضواً مراقباً في منظمة المؤتمر الإسلامي، ورغم ان تركيا عضو في حلف شمال الاطلسي الاانها تؤيد معارضة روسيا تحويل البحر الأسود إلى بحيرة أطلسية، كما تعارض روسيا محاولات الولايات المتحدة

---

[٦١] المصدر نفسه.
[٦٢] شبكة المعلومات الدولية: www.RTARABIC.com مصدر سابق.
[٦٣] الرئيسان الروسي والتركي يؤكدان الأهمية الاستراتيجية لتعاونهما في مجال الطاقة، شبكة المعلومات الدولية : www.sana.sy/recommend.html.
[٦٤] شبكة المعلومات الدولية: www.RTARABIC.com مصدر سابق.
[٦٥] حكمة فاكه، مصدر سابق.

تعديل معاهدة (مونترو) لعبور المضائق التركية (البسفور والدردنيل)، ولدى الطرفين نظرة مشتركة لإقامة منظمة تعاون باسم (اتحاد أوراسيا) كما هناك مواقف متقاربة جداً حول مشكلات الشرق الأوسط[٦٦].

سادساً- مستقبل العلاقة التركية-الروسية:

ترتكز السياسة الخارجية للدول ع لى رؤية استراتيجية مؤسسة لدور الدولة في محيطها الجغرافي وتعيين نسق حركتها الدولية والإقليمية وبما يضمن لها أكبر قدر في تحقيق مصالحها الوطنية، وعند تطبيق هذه القاعدة النظرية على تركيا ودورها في تطبيق فكرة العمق الاستراتيجي والتي تذهب إلى الابتعاد النسبي عن المحاور والمقترن باقتراب محسوب من قضايا الجوار وتنويع التحالفات الإقليمية والدولية والذي سيمكنها من استخدام أمثل لعمقها الاستراتيجي، بما يعني ليس التملص من تحالفها مع الولايات المتحدة والذي جعلها ضمن رابحي الحرب الباردة، ولكنها تتوخى الاقتراب المحسوب من الأقطاب الدولية الأخرى ومنها روسيا لكي تستطيع أن تجد دورها[٦٧].

إلا أنه وبحكم اليقين أن الطبيعة الخاصة لعلاقات كل من روسيا وتركيا مع الغرب والولايات المتحدة هو العامل الحاسم في علاقاتهما الثنائية، خاصة وأن روسيا أجرت مؤخراً تعديلاً على نموذج الأمن الدولي عبر إحياء الفكرة بأن أمن إمدادات النفط والغاز قضية استراتيجية مستقبلية كبرى، لهذا ومن حيث المبدأ فقد وافقت الدول الأوربية عام ٢٠٠٦ على تنسيق مواقفها بشكل فعال في هذه المسألة، وترى روسيا أنها تستخدم الثروات النفطية الجديدة لإعادة تكوين كبريائها واستعادة نفوذها وما يزال من غير الواضح ما إذا كانت افتراضات روسيا هذه عن حسن نية لدى الآخرين منطقية على المدى الطويل[٦٨].

فيما الملفات الإقليمية في القوقاز وآسيا الوسطى والتي توظفها واشنطن لتحقيق مصالحها والتي تعتبرها استراتيجية وتعمل على تحريكها بصفة معادية لروسيا في مجا لها الحيوي الخاص مع ملف شبكة الدفاع الصاروخية وملف أزمة البرنامج النووي الإيراني، لذلك فإن التقارب التركي- الروسي هذا قد يعني تراجع النفوذ الأمريكي في القوقاز وآسيا الوسطى وهو بالتأكيد سيشكل خسارة استراتيجية نوعية لأمريكا، ولكن في المقابل فإن تركيا متمسكة بإتفاقيات الشراكة الاستراتيجية مع أمريكا[٦٩].

عند ذلك يرى وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر أن العالم يشهد منذ مدة عملية إعادة تركيب الخريطة الجيوستراتيجية وهناك مخاطر وصدامات عسكرية ومنافسات عنيفة على الموارد، ووفقاً لذلك فإن الولايات المتحدة تعيد ترتيب وهيكلة مناطق مختلفة من العالم على قاعدة تدفق (إمدادات النفط والغاز) باستخدام آلتها العسكرية، إلا انه من المثير للاهتمام أن خريطة ما يسمى بالإرهاب والدول المارقة التي

---

[٦٦] **محمد نور الدين، شراكة تركية-روسية متنامية، مصدر سابق.**

[٦٧] **د.مصطفى اللباد، الصراع على تركيا وعمقها الاستراتيجي، جريدة الجريدة، العدد ٦٢٧ في ٢٠٠٩/٥/٢١.**

[٦٨] **بال دوناي وزدزسلو لاتشوفسكي، الأمن والمؤسسات الأورو-أطلسية، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، ٢٠٠٧، ص١٣٠.**

[٦٩] **د.بشير موسى نافع، أنقرة والأزمة الجورجية، مجلة العصر، ٢٠٠٨/٨/٢٠.**

وضعتها الولايات المتحدة هي ذات الخريطة الرئيسية للمناطق الحيوية للنفط والغاز سواء في أوراسيا أو القرن الأفريقي أو الشرق الأوسط، وهذه الأوصاف الجديدة للعدو في الاستراتيجية الأمريكية الدفاعية وأمن

الطاقة تسمح لها بخوض حروب بأسلوب الاقتراب غير المباشر لتفادي مواجهات مع دول تملك أسلحة نووية وفي الوقت نفسه تبرر وجودها المباشر في مناطق الصراع سواء في العراق أو أفغانستان[٧٠].

ولكن في الواقع مهما تعاظمت المصالح لاتصل المواقف الروسية إلى حد المواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة وإنما يقتصر الأمر في أقصى درجاته على المواجهة الدبلوماسية داخل المنظمة الدولية وقد يستخدم حق النقض ضد الإدارة الأمريكية دون أن يترجم إلى مواجهة عسكرية روسية– أمريكية أو حتى توتر حاد في العلاقات بينها انطلاقاً من وجود مصالح استراتيجية تربط روسيا والولايات المتحدة لايجوز المساس بها أو تهديدها نتيجة خلافات بسيطة يمكن تجاوزها [٧١]، وتعتبر روسيا أهم دولة في إنتاج وتصدير الطاقة (النفط والغاز) وبالذات إلى أوربا، إلا أن الدول الأوربية تختلف مواقعها تجاه سياسة روسيا النفطية وحسب درجة اعتماد بلدانها على النفط والغاز الروسيين، والأمر الأهم وهي نقطة مهمة تضاف إلى توجه تركيا نحو تعميق علاقاتها مع روسيا هو أن من شأن الاعتماد المتبادل بمجال الطاق ة هو إبقاء العلاقات مع الاتحاد الأوربي وروسيا مستقرة على المدى المتوسط والبعيد، ويذكر أن إنجاز خط أوربا الشمالي للغاز الطبيعي عام ٢٠١٠ المار أسفل بحر البلطيق (السيل الشمالي) (والذي سيتم عبره نقل الغاز الروسي إلى ألمانيا والدنمارك وبريطانيا وهولندا وبلجيكا وفرنسا وتشيكيا وغيرها من الدول الأوربية) سيزيد من ارتباط روسيا وألمانيا، ويرغب القادة الروس تعميق هذه العلاقة من خلال تلك الأصول مقابل السماح للأوربيين بامتلاك بعض الأصول المرتبطة بالمشتقات النفطية داخل روسيا [٧٢]. إلا أن اعتماد أوربا المتزايد على نقل النفط والغاز إليها عبر الأنابيب يزيد مخاوفها من عدم ثبات السياسات التجارية إضافة إلى الخلافات بين الدول المعنية بالنقل والذي قد يهدد بإيقاف وصول النفط والغاز الطبيعي إليها، فالموضوع بالنسبة لأوربا استراتيجي وحيوي جداً[٧٣].

وتجدر الإشارة هنا أن روسيا تملك أو تتحكم بمعظم خطوط الأنابيب في منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى. ولكبح ذلك فقد تدخلت الولايات المتحدة لترسم خطوط نفطية بأبعاد سياسية[٧٤]، فقد وقعت الولايات المتحدة والحكومة الأذربيجانية على مذكرة تفاهم في ١٢ آذار ٢٠٠٧ تعرب عن عزمهما إقامة حوار على مستوى عالٍ يكون هدفه وصل خط الأنابيب الحالي لنقل الغاز والذي يمتد من باكو عبر جورجيا إلى ميناء أرض روم التركي على البحر الأسود مع خط جديد يستمر من تركيا عبر اليونان إلى إيطاليا ويمكن أن يتم نقل الغاز الطبيعي هو أيضاً فيما بعد عبر خط أنابيب (نابوكو) من تركيا إلى بلغاريا ورومانيا والمجر إلى

---

[٧٠] عمرو كمال حمودة، النفط في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٤، سنة ٢٠٠٦، ص٥٤.
[٧١] د.نورهان الشيخ، هل تتجه روسيا لاستعادة دورها العالمي؟ شبكة المعلومات الدولية: www.ahram.org-eg/acpss.
[٧٢] ديمتري ترينين، روسيا تعيد تعريف نفسها وعلاقاتها مع الغرب، شبكة المعلومات الدولية، إسلام أون لاين نت.
[٧٣] أنتوني زيتوني، مشاكل العبور... أنابيب النفط كمصدر للنزاعات، جريدة الشرق الأوسط، ٢٠٠٩/٥/٢.
[٧٤] المصدر نفسه.

النمسا[٧٥]. ويهدف هذا المشروع تقليل اعتماد أوربا على الغاز الروسي كما وجدت هذه الفكرة اعتراضاً حاداً من قبل روسيا ووصفته بأنه معادي لها، لهذا يكمن السبب وراء الأزمة القائمة بين روسيا وجورجيا هو ميل جورجيا سياسياً باتجاه الغرب الأمر الذي سيسمح للشركات الغربية ببناء خط أنابيب لنقل الغاز من منطقة بحر قزوين إلى أوربا دون المرور عبر روسيا[٧٦].

بما يعني أن المنطقة أصبحت محور صراع بين روسيا التي تعتبرها امتداداً استراتيجياً لها والولايات المتحدة التي تسعى لترسيخ أقدامها من أجل حماية مصالحها فيها وغلق الأبواب أمام روسيا وإيران للعمل في منطقة مهمة لإنتاج الطاقة والتي تقدرها وزارة الطاقة الأمريكية الاحتياطي فيها والمحتملة بما يقارب ٢٠٠ مليار برميل[٧٧].

ويمكن عدّ هذه التفاعلات التي تدور –حالياً ومستقبلاً– في منطقة القوقاز وما حولها بشأن موارد البترول والغاز قد ظهرت تجلياتها فيما يمكن تسميته مجازاً بحرب أنابيب البترول، وكانت فحوى هذه الصراعات هي العمل على تحقيق نوع من السيطرة على هذا المورد، وهذه بدورها موضوعة داخل سياقات سياسية أوسع تصب في مجملها في محاولة روسيا استعادة سيطرتها السابقة على المنطقة ومحاولة دول أخرى مجاورة وبتشجيع أمريكي وأوربي العمل على تحدي تلك السيطرة أو عدم التمكن منها بشكل كامل[٧٨].

لهذا وجدت تركيا نفسها وبحكم موقعها الاستراتيجي الحاكم ومنافذها البحرية المهيأ لنقل موارد الطاقة أنها من أكثر الدول المعنية بهذه التفاعلات الجارية، وعليها استثمار ذلك بشكل دقيق دون التفريط بهذه الأهمية –كما حصل لها أبان الحرب الباردة وما تلاها– كما أنها تفحصت بشكل عميق مقولة توافق المصالح مع الغرب والتي اعتبرت إلى اليوم مسلمة بديهية، كما وجدت تركيا أن الخطاب السياسي الغربي اتجاهها غير ذي فائدة إذا لم يملأ بمضمون جوهري والذي كما تظن والوقائع تؤكد أن حصولها على عضوية الاتحاد الأوربي غير مؤكدة حالياً، ولهذا ترسم سياستها الدولية والإقليمية النشطة باتجاه تأكيد وتجديد أهميتها الاستراتيجية وتعزيز مكانتها بهدف الانتزاع التدريجي لتأييد أوربا لها والموافقة على ضمها إلى الاتحاد الأوربي، كما أن تعميق علاقتها مع روسيا تصب بهذا الاتجاه أيضاً.

الخاتمة:

تمر العلاقات التركية– الروسية بمرحلة تغيير واضحة الملامح وتظهر آثارها تباعاً لخلق صيغة عصرية لإدارة هذه العلاقة وهي بالتأكيد علاقة واعدة وقد تكون جاذبة لعلاقات تعاونية أخرى في منطقة يسودها حراك جاهز لأخذ أي اتجاه، وهي بكل أبعادها حركة جريئة من جانب تركيا المرتبطة مع الولايات المتحدة والغرب بعلاقات استراتيجية والعضو الفاعل في حلف الناتو في محاولة منها لتوظيف هذه الحركة

---

[٧٥] بريزا، الولايات المتحدة تسعى إلى أسواق طاقة مستقرة في منطقة بحر قزوين، شبكة المعلومات الدولية : http://usinfo-state.gov.

[٧٦] ديمتري ترينين، مصدر سابق.

[٧٧] عبد الله صالح، انابيب النفط تشعل صراع بين موسكو وواشنطن، مجلة العصر، ٢٠٠٧/٣/١٨.

[٧٨] د.محمد يحيى، حرب أنابيب البترول .. واتجاه روسي للتضحية بإيران، شبكة المعلومات الدولية، وكالة الأخبار الإسلامية (نبأ)، ٢٠٠٧/٥/٢٤.

لخلق مناخات أخرى جديدة داعمة للثقة والتعاون ولتأكيد حضورها الدولي و خاصة في المسار الأوربي، وقد تتجاوز هذه العلاقة في ابعادها السياسية والاستراتيجية معاني أي علاقة ثنائية بين بلدين بسبب طبيعتها الخاصة التي تؤثر مباشرة في واقع المنطقة.